الفصل التمهيدي

مفاهيم عامة عن علم الاقتصاد

General concepts of the economics

المقدمة

الاقتصاد كلمة يونانية ظهرت عام **400 ق م** تقريبا ، حيث ألف المؤرخ اليوناني **" زينوفن "** كتابا تحت عنوان Œconomicus الذي تناول مصطلحين هما (oikos) وتعني المنزل و (nomos)وتعني تدبير, ، ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، ونظراً لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي، فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية. عموما في عام 1776 صدر كتاب (ثورة الامم) لادم سميث أحد ابرز مفكري النظرية الكلاسيكية ، وهكذا نشأ وتطور علم الاقتصاد فيما بعد ، اذ ظهرت النظرية الكينزية على يد المفكر البريطاني (كينز) على أثر ازمة الكساد العظيم للفترة من (1929 – 1933) ونظرا للتطور المستمر في الحياة الاجتماعية والسياسية تطور علم الاقتصاد

اولا-تعريف علم الاقتصاد

تعددت التعاريف لعلم الاقتصاد ويعود السبب في اختلاف تعريف هذا العلم إلى الاختلاف في الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي الذي كان يعيشه كل مجتمع على مر التاريخ ، مع بيان لأهم الأولويات الاقتصادية التي كانت تحددها هذه المجتمعات . ومن هذه التعاريف ما يلي:

1-تعريف **ادم سميث** 1776 الذي نشر كتابه الشهير : بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم وبين فيه كيفية اغتناء الأمة ونمو ثروتها وعرف الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها". وكان تركيز ادم سميث في تعريفه هذا على الإنتاج المادي فقط مع إهمال إنتاج الخدمات في المجتمع .

2-اما الاقتصادي الانكليزي **الفريد مارشال** (1482- 1924) عرف علم الاقتصاد بأنه (ذلك العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية ، وهو يبحث في جانب النشاط الفردي

والاجتماعي الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات .

3-أما **سام ويلسون** فقد عرف علم الاقتصاد بأنه (العلم الذي يدرس الكيفية التي يمكن للمجتمعات إن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس) ويكمن خلف هذا التعريف فكرتان رئيسيتان في علم الاقتصاد هما ندرة السلع والرغبة في الكفاءة . ويعرف السيد محمد باقر الصدر في كتابه الشهير ((اقتصادنا)) علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل الهامة التي تتحكم فيها.

4-ويمكن **تعريف علم الاقتصاد** بأنه " العلم الذي يهتم بالطريقة التي تتوزع بها الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة من اجل إشباع الحاجات الإنسانية المتنامية " وبهذا المعنى فهو وسيلة فنية تستند إلى التفكير العقلاني الذي يمهد للوصول إلى نتائج صحيحة.

ثانيا :النظرية الاقتصادية Economic theory

تعرف النظرية الاقتصادية " بأنها مجموعة من التعريفات الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة والافتراضات ذات العلاقة التي يمكن استخدمها بواسطة التحليل المنطقي للوصول إلى نتائج اقتصادية للتنبؤ بمسار الظاهرة ".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هدف النظرية الاقتصادية هو محاولة تفسير حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً ، والنظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها إلا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي الذي وضعت فيه فكلما كانت متوافقة مع الواقع كانت أكثر قبولا والعكس صحيح، ويمكن تصنيف المجالات التي يبحث فيها علم الاقتصاد بشكل متنوع ومتعدد، إلا أنه بشكل أساسي يهتم بنظريتين رئيسيتين هما الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي :-

1- الاقتصاد الجزئي Micro Economic

يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي للعناصر الاقتصادية (بما فيهم الأفراد والشركات (وطريقة تفاعلهم من خلال الأسواق الفردية، وندرة الموارد، والأنظمة الحكومية .السوق هنا قد تشمل السلعة المنتجة كالذرة على سبيل المثال، وقد تكون

خدمة من قلب الإنتاج كالبناء مثلاً. هذا التحليل يقوم على نظرية دراسة مجموع كميات الطلب من قبل المشترين وكميات العرض من قبل البائعين عند كل نقطة سعر محتمل للوحدة المنتجة. وانطلاقاً من دراسة كل من العرض والطلب بشكل غير منفصل يتوصل التحليل الاقتصادي الجزئي لتوصيف الكيفية التي تصل بها السوق إلى حالة التوازن الاقتصادي للسعر والكمية، أو الاستجابة لمتغيرات السوق عبر الزمن .وهذا ما يطلق عليه في الشائع تحليل دراسة العرض والطلب.

2-الاقتصاد الكلي Macro Economic

يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الاقتصاد ككل، ليوضح تأثير العوامل الدخل القومي ومعدلات التشغيل) معدلات التوظيف(، وتضخم الأسعار، ومعدل الاستهلاك الكلي ومعدل الإنفاق الاستثماري ومكوناته. كما يدرس التحليل الاقتصادي الكلي تأثيرات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية المتبعة في البلد. ومنذ ستينات القرن العشرين، أخذ التحليل الاقتصادي الكلي يأخذ منحى أكثر تكاملاً، وبرزت فيه نماذج جديدة كتحليل القطاعات على أساس جزئي، ورشد اللاعبين الاقتصاديين، الاستخدام الكفء لمعلومات السوق، والمنافسة غير الكاملة. التحليل الاقتصادي الكلي يهتم أيضاً بالعوامل ذات التأثيرات طويلة الأجل على الاقتصاد ونمو الدخل القومي .وكمثال على هذه العوامل نذكرن تراكم رأس المال، التطور التكنولوجي (التقني)، ونمو قوة العمالة.

ثالثا-الحاجة الاقتصادية Economic need

تعرف الحاجة بأنها؛ رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظور(كسلعة) أم غير منظور كخدمة مثل: (التعليم - العلاج - الأمن .....الخ)، والعمل على تلبيتها ، أو الحصول عليها، والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها .

يحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى حاجات، ومتطلبات متعددة ومختلفة تفرضها عليه طبيعة الحياة إلا أن إشباع تلك الحاجات يختلف بحسب طبيعة كل منها .

1-عناصر الحاجة :

-الإحساس بالألم (مثل الجوع والعطش) .

-معرفه الوسيلة اللازمة لإطفاء هذا الالم .

-الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزاله ذلك الالم .

ولكن ليست كل الحاجات تدخل في موضوع الاقتصاد ، فبعض الحاجات تخرج عن الدراسات الاقتصادية مثل (الحاجه الى النوم والراحة) .

فالاقتصاديون لايهتمون بالحاجات في ذاتها ، بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية ، لذلك فان النوم او الراحة ليست لها نتائج اقتصاديه ماديه .

كما يمكن تقسيم الحاجات الى :

-حاجات ماديه ، مثل الحاجه الى الغذاء والمسكن والملبس ...

-حاجات غير ماديه ، مثل الحاجه الى التعليم والثقافة والقضاء.. .

2-خصائص الحاجة

للحاجة خصائص متعددة نستعرضها كما يأتي :

ا -القابلية للتعدد:

الحاجة هي وليدة الرغبة ورغبات الإنسان متعددة ، ومختلفة ولا تنتهي عند حد معين، وكلما زاد ت الرغبات كلما زاد ت الحاجات تبعا لها ويرتبط تعدد الرغبات، وبالتالي تعدد الحاجات بعدد من العوامل أهمها :

- تقدم الحياة المدنية
-زيادة الدخل
-ظروف الزمان والمكان
- المستوى الثقافي والاجتماعي
- مراحل العمر

ب-القابلية للاشباع

إن قدرا محدودا من السلع والخدمات يكفي لإشباع الحاجات، كذلك فإن الحاجة تتناقص كلما تلقت قدرا من الإشباع، ويلاحظ أن الحاجات الفسيولوجية المرتبطة بالجسد، مثل الحاجة للأكل، والشرب لا تنتهي وإن أمكن إشباعها فى وقت من الأوقات فإنها تتجدد بعد وقت محدد .

ج-القابلية للإحلال:

فالحاجة يمكن أن تحل محل حاجة أخرى وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجتين وعلى وحدة المصير، فالحاجة إلى الحرير الطبيعي يمكن إشباعها باستهلاك المنسوجات بإستهلاك الحرير الاصطناعي، أو المنسوجات القطنية الناعمة، والحاجة إلى التدفئة قد يتم إشباعها باستخدام بدائل كثيرة من مولدات الطاقة إما باستخدام الخشب، أو الفحم أو الكهرباء، أو الغاز... إلخ.

د- تكامل وترابط الحاجات

تتكامل الحاجات وتترابط مع بعضها البعض، ولا تظهر الحاجة منفردة لوحدها، وإنما تظهر إلى جانبها حاجات مكملة فالحاجة إلى السيارة تصحبها الحاجة إلى البنزين على سبيل المثال .

ه -الحاجة وليدة التعود:

كلما زاد استخدام السلعة، أو الخدمة كلما تأصل ذلك في النفس وتعود ت عليه ومع ذلك فإن العادة يحتمل أن تزول إذا استطاع الإنسان أن يتنازل عنها، أو استطاع إيجاد البديل، ولا ينطبق ذلك على الحاجات الضرورية ، الفسيولوجية فتبقى ملازمة للإنسان، ولا بد له من إشباعها مثل المأكل والمشرب.

3-السلعه والخدمات

ا-السلعة: هو مصطلح استخدمه الاقتصاديون للأشياء التي يحتاجها الانسان لإشباع حاجاته . وتتضمن السلعة جميع الاشياء المفيدة ، والاشياء المفيدة من وجهة نظر الاقتصاديين ، هي التي تحقق المنفعة ، ويمكن تقسيم السلع الى مجموعتين هما :

1-السلع الحره Free goods

هي السلع التي يمكن الحصول عليها من الطبيعة مجانا اي بدون جهد وهي متوفره في كل مكان وزمان مثل (الشمس والهواء) .

2- السلع الاقتصاديه Economical goods

هي السلع التي تكون نادره ومحدودة ولابد من بذل جهد للحصول عليها ، وتكون نادره اما لأنها محدودة في الطبيعة أصلا، او انها متوفرة ولكن تحتاج الى وسائل فنيه او تكنلوجية لتحويلها من حاله لأخرى ليتم الاستفادة منها، وتتصف السلع الاقتصادية بالندرة والقابلية على التحول والمنفعة وتقسم السلع المنتجة الى نوعين :

ا- **السلع الاستهلاكية** : والتي ينتفع بها لإشباع حاجات ورغبات الجيل الحاضر .وتستهلك بمجرد استعمالها.

ب-**السلع الرأسمالية او الاستثمارية** : وهي تضاف الى ما يملكه المجتمع من الموارد المصنعة ليستفيد منها في الحاضر والمستقبل ، وهذه تستخدم لإنتاج سلع ومواد أخرى كالمكائن والآلات، ويمكن استخدامها مرات عديده ولفترات زمنية طويله.

4-الفرق بين السلعه والخدمه .

بالنسبة **للسلع** هنالك سلع اقتصادية مادية طبيعية مثل الثروة المتوفرة في الطبيعة مثل النفط ومواد الطاقة ... الخ.

اما **الخدمات** فهي ذات منفعة ويمكن تحويلها ولكنها غير ماديه مثل عمل المدرس والمعلم والخدمات الطبية والهندسية والقضائية...الخ .

5-الموارد الاقتصادية Economic resources

تتمثل الموارد الاقتصادية في :

-الموارد البشرية : وتعني اي جهد جسدي او ذهني .

-الموارد الطبيعية : وتعني الارض وما عليها وما في داخلها من ثروات .

-المواد المصنعة : وتعني كل ما صنعه الانسان ليستعين به في انتاج السلع والخدمات

ومن خصائص الموارد الاقتصادية :

-متغير عبر الزمان والمكان .

- لها استخدامات بديله .

- قابليتها على الاحلال يمكن احلال بعضها محل البعض الاخر .

-يمكن حصرها وقياسها (اي انها محدودة) .

رابعا-المشكلة الاقتصادية

يواجه الإنسان المشكلة الاقتصادية ((مشكلة الندرة)) ضمن إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه ، حيث إن حاجاته المتعددة أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعا ضمن حدود مقدرته المالية والموارد المتاحة له . لذلك يواجه المجتمع بكافة أفراده مشكلة ندرة الموارد أو المشكلة الاقتصادية ، ويبحث عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته المختلفة ، وهذه المشكلة قائمة منذ أن وجد الإنسان وتعاني منها كل المجتمعات سواء كانت متقدمة صناعية أو نامية بغض النظر عن فلسفتها الاجتماعية أو طبيعة نظامها الاقتصادي .

1-أسباب المشكلة الاقتصادية

ترجع أسباب المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين هما :-

ا- تعدد الحاجات الإنسانية

تعتبر حاجات أفراد المجتمع كثيرة جدا ومتعددة ومتنوعة لدرجة لا يمكن حصرها ، وكلما اشبع الفرد أو المجتمع بعض حاجاته يتم اكتشاف حاجات جديدة يتطلع إلى إشباعها ، مما يدل على إن الحاجات غير محدودة ، وإنها ليست ثابتة ، بل هي متجددة وتختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف حسب اختلاف درجة التطور في المجتمع . ومن الأمثلة على ذلك اختلاف حاجات المجتمعات البدائية عن حاجات المجتمعات المتقدمة مثل الحاجة إلى وسائل الاتصالات الحديثة والمواصلات السريعة وأجهزة الترفيه والأجهزة الالكترونية المتطورة وخدمات الصحة والتعليم والثقافة..... الخ .

ب- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية

نعني بالموارد **جميع** الموارد المتاحة في المجتمع القادرة على إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون الموارد حرة أو اقتصادية حسب درجة وفرتها بالنسبة للحاجات المطلوب إشباعها.

فالموارد الحرة **free resources** تتميز بوفرتها بحيث تكفي لإشباع كامل حاجات أفراد المجتمع لها ، مثل الحاجة إلى الهواء والماء وضوء الشمس ، دون أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم للحاجات الأخرى ، أما الموارد الاقتصادية فهي تلك الموارد المحدودة غير الكافية لإشباع جميع حاجات المجتمع وتتميز بصفة الندرة النسبية **relative scarcity** بالنسبة للطلب عليها وتتوفر فيها صفة المنفعة .

بمعنى إنها نادرة بالقياس للحاجات التي يمكنها أن تساهم في إشباعها مما يتطلب ضرورة الترشيد والاقتصاد في استعمالها ، فمثلا تعتبر الأرض وما في باطنها من نفط ومعادن والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة نادرة ، وهذه الندرة يمكن أن تكون نتيجة لمحددات طبيعية كمحدودية المعادن والفحم والنفط أو نتيجة لمحدودية القابليات الفنية أو نتيجة لمحددات مصطنعة مثل الاحتكار أو نتيجة لمحددات اجتماعية كالعادات والتقاليد . فضلا عن أن مالك هذه الموارد يمكنه تحويلها أو نقلها من شخص إلى آخر . أي إن الموارد الاقتصادية تتصف بالمنفعة والندرة والقابلية على الانتقال أو التحويل وهذا النوع من الموارد هي الموارد التي يتناولها علم الاقتصاد بالدراسة.

وبناء على ذلك فان هناك أشياء لا توصف بأنها موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) مثل المهارة وذلك بسبب عدم قابليتها للانتقال من شخص لآخر ، **فالمهارة** تتصف بأنها ذات منفعة مادامت مرغوبة وتتصف بالندرة مادامت غير موجودة بكميات غير محدودة لكنها غير قابلة للانتقال ، لذا فان القابلية الشخصية بجميع أنواعها طبيعية كانت أم مكتسبة لا تعد ضمن السلع الاقتصادية بسبب عدم قابلية انتقالها .

المصادر

1 ـ د.كريم مهدي الحسناوي ، مبادى علم الاقتصاد.
2 ـ طارق العكيلي مبادئ الاقتصاد الجزئي .